

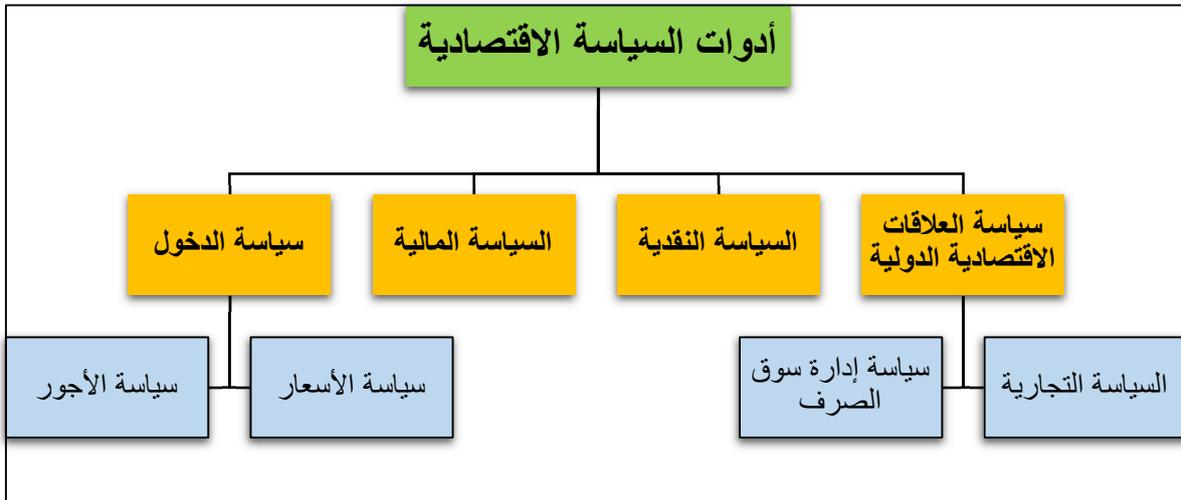
المحاضرة الرابعة -4-

أهداف المحاضرة:

التعرف على أدوات السياسة الاقتصادية المطبقة في مختلف الدول.

عناصر الدرس:

- أدوات السياسة الاقتصادية



الشكل 3: أدوات السياسات الاقتصادية للدولة.

3- أدوات السياسة الاقتصادية:

للسياسة الاقتصادية مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وهي متعددة ومتنوعة، تهدف الحكومة من ورائها إلى التدخل في عملية الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، التوظيف، الاسعار والتجارة الخارجية، وأهم هذه الأدوات ما يلي:

أ. السياسة المالية:

وتتعلق أساسا بالإجراءات والتدابير التي تستخدمها الحكومة في إطار الضرائب، الرسوم، النفقات العمومية والميزانية العامة كوسائل مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي والوضع الاقتصادية للبلاد، كالتأثير على الإنتاج، الاستهلاك، الأسعار، الدخل، البطالة والتشغيل. وتعتبر السياسة المالية عبارة عن برنامج تخططه الدولة وتقوم بتنفيذه عن عمد مستخدمة في ذلك مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا لأهداف عامة⁽⁷⁾.

وللسياسة المالية عدة أدوات توظفها الدولة من أجل التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، أهمها؛ الضرائب والرسوم، القروض العامة، الانفاق العام وعجز الموازنة⁸.

⁷ - ونادي رشيد، «آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية»، أبحاث اقتصادية وإدارية (جامعة بسكرة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، عدد:9، جوان 2011، ص111.

⁸ - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، صص 14-17.

تتعدّد وتتنوّع التعاريف التي أعطيت للسياسة المالية، ويرجع ذلك إلى دور الدولة في الاقتصاديات المعاصرة، وأهداف السياسة الاقتصادية عموماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، على الرغم من أنّ هذا الاصطلاح العلمي حديث نسبياً، واستخداماته المعاصرة شاعت أكثر بعد أزمة الكساد العالمي الكبير⁽⁹⁾، وفيما يلي مجموعة من التعاريف للسياسة المالية:

- العملية التي تهدف إلى تنظيم الانفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في أحداث التنمية الاقتصادية⁽¹⁰⁾.

- مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات العامة وأحداث التوازن في الميزانية العمومية للدولة⁽¹¹⁾.

- برنامج تخططه الدولة وتقوم بتنفيذه عن عمد مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنّب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لأهداف عامة⁽¹²⁾.

- يقصد بها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما يتبع هذا النشاط من آثار على مختلف القطاعات، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الانفاق العام والإيرادات

⁹ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)،

الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1997، ص ص 144-145.

¹⁰ - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 09.

¹¹ - المرجع نفسه.

¹² - ونادي رشيد، «آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية»، أبحاث اقتصادية وإدارية

(جامعة بسكرة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، عدد: 9، جوان 2011، ص 111.

العامة، وكذا تكييفًا نوعيًا لأوجه هذا الانفاق والايادات بغية تحقيق أهداف معينة،
في مقدمتها:

- النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية.
- السعي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- اتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وهذا بالتقريب بين طبقات المجتمع. (تخفيف الهوة بين الأفراد فيما يخص الدخل والثروات)⁽¹³⁾.

الآثار المرتقبة للسياسة المالية:

إنّ الأهداف الأساسية التي تتوخاها الحكومة بواسطة السياسة المالية لها تأثير بارز في مختلف العلاقات الاقتصادية وعلى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تترك آثارا، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- تأثير السياسة المالية على توزيع الدخل:

إنّ توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية للدولة، لأن هذا الهدف يساهم في تحديد الفئات الاجتماعية التي تملك السيطرة في الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين، وهنا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق

13 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 09.

السياسة المالية من خلال أحداث تغييرات في أنواع ونسب الانفاق، وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح المجتمع.

مثال: تعمل الحكومة على زيادة نسبة الدخل التي تقول إلى الأفراد ذوي الدخل الضعيف، فتقوم بزيادة أجورهم، وكذا تخفيض نسب الضرائب المفروضة عليهم من أجل تحسين دخلهم⁽¹⁴⁾.

ب- تأثير السياسة المالية على مستوى الأسعار:

تعتبر الأسعار من المتغيرات المهمة في الاقتصاد بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع. إذ أنّ النشاط المالي في الاقتصاد الوطني يعمل على تغيير العلاقة بين القدرة الشرائية وكمية السلع والخدمات وهذا ما ينعكس على مستوى الأثمان، كمل يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات، مما يؤثر في كمية الإنتاج⁽¹⁵⁾، حيث تستطيع الحكومة عن طريق أدوات السياسة المالية، كالضرائب والرسوم مثلا خفض أسعار بعض السلع والخدمات أو الرفع منها، وذلك عن طريق خفض نسب الضرائب والرسوم على المنتجات والخدمات المراد خفض أسعارها، أو رفع نسبها إذا أرادت رفع أسعارها، وكل ذلك له أثر في حجم الاستهلاك ذاته.

14 - المرجع نفسه، ص 10.

15 - المرجع نفسه.

ج- تأثير السياسة المالية على مستوى الاستهلاك العام:

يحتل الاستهلاك مكانة مرموقة في نظامنا الاقتصادي، إذ أنّ السياسة المالية تؤثر في الاستهلاك العام من خلال عملية تكييف سياسة الانفاق وتحصيل الإيرادات، لذا فإنّ السياسات المالية تهدف إلى الرفع في درجة الاشباع الكلي في المجتمع. فالحكومة تستطيع مثلا التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضريبية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي⁽¹⁶⁾، والعكس إذا أرادت خفض الاستهلاك العام عن طريق رفع نسب الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، أو أيضا عن طريق نفقاتها بواسطة التحويلات الاجتماعية أو دعم المنتجين بمساعدات مالية محددة، وبالتالي تساهم في التأثير على حجم الاستهلاك العام في المجتمع.

أدوات السياسة المالية

في ظل ما يعرف بالدولة المتدخلة التي ظهرت كمفهوم وفق ما طرحته المدرسة الكينزية بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، أصبحت الحكومة توظف مجموعة من الأدوات ضمن سياستها المالية بغية التأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث يمكن إدراج هاته الأدوات على النحو التالي:

أ- **الضرائب والرسوم:** من أهم أدوات السياسة المالية التي توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات، كما يمكن توظيفها للتدخل في النشاط الاقتصادي، فيمكن مثلا تخفيض الضرائب على بعض القطاعات من أجل تشجيع الاستثمار

16 - المرجع نفسه.

فيها، كما تستخدم أيضا هذه الأدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية⁽¹⁷⁾ كتخفيض الضرائب على بعض الفئات.

كما تهدف الحكومة من خلال تحصيل الضرائب إلى احداث استقرار اقتصادي في حالة حدوث التضخم أو الانكماش⁽¹⁸⁾، أي التأثير في العرض والطلب الكليين بغية تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني تقاديا لارتفاع المستوى العام للأسعار أو انخفاضه، وذلك من خلال رفع قيمتها أو تخفيضها حسب وضعية الاقتصاد الوطني، ووفق ذلك فإن الضريبة أصبحت في الدولة الحديثة أداة للتأثير في جملة الأوضاع والظروف الاقتصادية.

ولها أهداف اجتماعية مثل محاولة الحدّ من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، سيما على الصحة العامة، كمحاربة استهلاك بعض السلع الضارة، كالكحول والتبغ، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من السلع على سبيل تركها أو التخفيف منها، فضلا على أن الضريبة تساهم في تشجيع النسل أو الحدّ منه، فتستخدمها الحكومة في المحافظة على نوع من التوازن في النمو الديمغرافي للسكان إذا أرادت الحد من النسل، فتقوم بتخفيض الضريبة للذين ينجبون عدد قليل من الأولاد، أما إذا أرادت تشجيع النسل فتقوم برفع قيمة الإعفاءات الضريبية كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة⁽¹⁹⁾.

17 - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق: الهيئة العامة

السورية للكتاب، 2010، ص ص 14-15.

18 - المرجع نفسه، ص ص 34-35.

19 - المرجع نفسه، ص 35.

ب- **القروض العامة:** تستخدم لسد العجز عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد الذي تعجز الإيرادات الذاتية تغطية نفقاتها، أو تستخدم في فترات الكساد لإعادة بعث الاقتصاد⁽²⁰⁾.

إن القروض الاستثمارية لها فوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني وتؤدي ثمارها إلى الأجيال القادمة.

و تستخدم القروض في حالات الحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، فهي التي تغطي مصاريف الحرب من جهة وهي المنقذ الأساسي لسدّ الخطر من جهة أخرى.

القروض الأجنبية ضرورية لتمويل مختلف الاستثمارات، سيما الدول التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال⁽²¹⁾.

تساهم القروض خاصة الداخلية ومنها الاجبارية في التخفيف من بعض آثار التضخم، من خلال دخول الأموال إلى الخزينة العامة، ومن ثمة إمكانية امتصاص فائض النقود الزائد عن الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، كما تساهم في فترات الكساد من خلال سعي الحكومة إلى تشجيع الطلب الكلي الفعال، وهي بذلك وسيلة استراتيجية لمعالجة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

20 - المرجع نفسه، ص 15.

21 - المرجع نفسه.

ج- الإنفاق العام: يعدّ من أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومة من أجل زيادة أو خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا لمواجهة الاختلالات في توازن الاقتصاد على إثر فجوة تضخمية أو انكماشية، حيث تستخدم سياسة الانفاق العام إمّا لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب طبيعة المشكلة التي تتعرض لها⁽²²⁾.

يلعب الانفاق العام دورا مهما على المستوى الاقتصادي، حيث يمكن أن تتخذه الحكومة من أجل وضع أسس السياسة الإنفاقية العامة، وهي قواعد الفن المالي الإنفاقي⁽²³⁾، حيث يكون تأثيرها الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر، وهي تمسّ أساسا عدة مجالات اقتصادية؛ الإنتاج الوطني، الاستهلاك العام، الدخل الوطني، الأسعار والعمالة، نحاول تفصيلها بشكل مختصر فيما يلي:

- على الإنتاج الوطني*؛ لما كانت النفقات العامة تؤثر على الطلب الكلي، من خلال السلع والخدمات التي تقتنيها أو التحويلات والاعانات التي تمنحها للمؤسسات والأفراد، والذين بدورهم ينفقونها في السلع والخدمات، فإنّ الإنتاج الوطني الإجمالي يتأثر بفعل تلك النفقات⁽²⁴⁾، إذ أنّ الإنتاج يتأثر بالنفقات العمومية زيادة وانخفاضًا، فعندما تقدّم الدولة مساعدات مالية إلى القطاعات بمختلف أنواعها، أو

22 - المرجع نفسه، ص ص 15-16.

23 - طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص 44.

* يعرف الإنتاج الوطني على أنّه مجموعة السلع والخدمات التي تمّ انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محدّدة (سنة عموماً)، وهو ما يعبر عنه بـ «الناتج الداخلي الخام».

24 - طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص ص 45-49.

من خلال توجيه جزء من النفقات إلى قطاعات تشمل الاقتصاد، البنية الأساسية، مساعدة المستثمرين، النقل والتأمين... وغيرها، يؤدي ذلك كله إلى زيادة الانتاج الوطني عمومًا.

- **على الاستهلاك العام؛** كما حددنا في العنصر المتعلق بالانتاج الوطني، فإنّ الاستهلاك القومي أيضا يتأثر بفعل الانفاق العام، لأنه يمسّ أساسا الطلب الكلي، هذا الأخير مرتبط كل الارتباط بالاستهلاك الوطني، وتبرز مظاهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات، وتوزيع المداخل على المجتمع، ففي الحالة الأولى؛ تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع، مثل وجبات الطلبة، التوسّع في الخدمة الصحيّة والتعليم.

وفي الحالة الثانية توزيع المداخل على مجموع شرائح المجتمع، الأجور، المعاشات، المنح والاعانات المالية والتأمين، ممّا يزيد في حجم الاستهلاك.

لكن يجب على الحكومة أخذ الحيطة والحذر في توزيع النفقات العامة على المنتجين حتى لا تصل إلى حالة استهلاك السلع والخدمات فقط دون وجود انتاج⁽²⁵⁾، مما يؤثر على توازن الاقتصاد الوطني.

- **على الدخل***؛ تسعى الحكومات من خلال نفقاتها العامة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع المداخل على كافة الأفراد، سواء في اطار النفقات

25 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص31.

* يعرف الدخل الوطني مجموع الدخول المكتسبة والمحقة من قبل عناصر الإنتاج وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها ببلد ما اضافة الى المداخل المتأتية من الخارج كتحويلات العمال المهاجرين، ويطلق عليه بالنتائج الوطني الخام.

الحقيقية أو التحويلية (الاجتماعية)، فتقوم بإنفاق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، وأيضًا التحويلات الاجتماعية (الإعانات أو المساعدات) لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع وتخفيف الهوة بين الأغنياء والفقراء، غير أن توزيع الدخل يتوقف على درجة ثراء الدولة⁽²⁶⁾، وعلى الحكومة أن تضبط عملية انفاقها على مختلف القطاعات في إطار التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

- **على الأسعار في الاقتصاد الوطني؛** تؤثر النفقات العامة على الأسعار من خلال عدة مظاهر، إذ تتركز في الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع لكي تكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان، وهذا من خلال تقديم إعانات للمنتجين للحدّ من تكلفة الإنتاج، ومنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار⁽²⁷⁾، فيؤثر بذلك صرف نفقات الدولة على مستوى الأسعار.

- **على التشغيل؛** تساهم الدولة عن طريق نفقاتها العامة على خلق مناصب شغل وفرص التشغيل وامتصاص البطالة؛ حيث تنفق الدولة في إطار تقديم الدعم للمنتجين، مما يحول دون تسريح العمّال، أو عندما تقوم الدولة بفكّ العزلة عن بعض المناطق النائية والأرياف، من خلال إقامة المرافق العامة الضرورية فيها، وبالتالي فإنّ النفقات التي تتحمّلها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل والتقليل من البطالة في هذه المناطق⁽²⁸⁾.

26 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص31.

27 - المرجع نفسه.

28 - المرجع نفسه.

- **على توازن الاقتصاد الوطني:** أكدت معظم النظريات الحديثة في علم المالية العامة وعلى رأسها النظرية الكينزية أن الدولة تستطيع أن تؤثر في الاستقرار الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام في إطار ميزانيتها على خلاف النظرية التقليدية التي كانت تعتقد بوجود قوى خفية وتلقائية تضمن تحقيق التوازن التلقائي، وقد أظهرت تجارب الدول الرأسمالية إثر الأزمة الاقتصادية عام 1929 والأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 أن نفقات الدولة ضرورية لإعادة بعث اقتصادها بعد ركوده، عن طريق تدخل الدولة بواسطة زيادة إنفاقها العام، ولم يكن يهتما توازن ميزانيتها (توازن النفقات مع الإيرادات) أكثر من توازن اقتصادها واستقراره، وتتضمن عملية زيادة الإنفاق لتحقيق التوازن الاقتصادي في إطار سياسة مالية توظف فيها جميع الآليات والاجراءات المالية لذلك.

د- **عجز الموازنة:** وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، فتعتمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات التنموية، الهدف من ورائها هو تبني سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، إذ أنّ الدول المتقدمة لا تعتمد إلى توظيف هذه الأداة إلا في حالات الانكماش الاقتصادي، أما الدول النامية فإنها تستعمل هذه الوسيلة بشكل متكرر ومستمر نظرا لنقص مواردها واستراتيجياتها في إنماء البلد وتحسين البنية الأساسية⁽²⁹⁾.

29 - المرجع نفسه، ص ص 16-17.

دور السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت أهميتها لما تسعى إليه من أهداف اقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية.

أ- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تعتبر الدول المتقدمة دولاً ذات مجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي، حيث يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية فيها هو البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (توازن الاقتصاد الوطني)، وذلك من خلال تكييف عمل الميزانية العامة مع ظروف الاقتصاد الوطني⁽³⁰⁾، فإذا كان هناك تضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، تتدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية للتخفيف من التضخم، بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بواسطة النفقات والإيرادات العامة، وخاصة الضرائب، وإذا كان العكس، أي انخفاض الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي والذي يؤدي إلى نوع من الركود الاقتصادي (الانكماش) وانخفاض المستوى العام للأسعار، تقوم الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية بتكييف النفقات العامة والإيرادات العامة حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، كرفع الأجور والتخفيض من نسب الضرائب... وغيرها من الإجراءات الأخرى ضمن هذا السياق، من أجل تشجيع الطلب الكلي وإعادة إنعاش وبعث الاقتصاد.

30 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 11.

ب- السياسة المالية في الدول النامية:

يتميز اقتصاد الدول النامية بعدم الاكتمال فهي تسعى جاهدة إلى توفير حاجات وأسباب الرفاهية لسكانها، حيث تقوم السياسة المالية في هذه الدول بتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للمجتمع، وذلك من خلال ما تقوم به الحكومة في رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وخلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع، وليس معنى ذلك أن السياسة المالية في هذه البلدان لا تولي أي اهتمام لهدف إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، بل يلزمها لإنجاح معركة بناء المجتمع اقتصاديا ضرورة توفير الاستقرار والتوازن الاقتصادي، لأن أي موجة تضخمية (ارتفاع المستوى العام لأسعار) أو انكماشية ستخل بعملية البناء على أسس سليمة⁽³¹⁾، وتؤثر سلبيا على اقتصادها.

ب. السياسة النقدية:

وهي الاجراءات والتدابير التي يشرف على إقرارها وتطبيقها البنك المركزي من خلال إدارة النقود، الائتمان والمنظومة البنكية ككل³²، مستخدما في ذلك عدة وسائل كمية وغير كمية للتأثير على الوضع الاقتصادي في البلاد، وتتلخص هذه الأدوات

31 - المرجع نفسه.

32 - حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث الكتروني

PDF، 2006، ص09. أنظر:

www.ieaoi.ir/files/site1/pages/maghalat/abzarhaye_siyasate_poli.pdf

في سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي الالزامي، معدل إعادة الخصم، السياسة الانتقائية للقروض والاقناع الادبي³³.

تحتل البنوك المركزية في مختلف دول العالم مكانة هامة بين مختلف مؤسسات الدولة، حيث تسعى من خلالها لتنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة، إذ تناط لها مهمة إدارة السياسة النقدية، والتي من خلالها تسعى إلى تنظيم كمية النقود في الاقتصاد الوطني، ومراقبة عملية الائتمان⁽³⁴⁾، هذا وتلعب النقود دورا مهما في الاقتصادات المعاصرة لما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية وسير العلاقات التجارية بين الأفراد، ولهذا فقد تعددت وتنوّعت التعاريف المعطاة للسياسة النقدية، نذكر منها:

- هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول⁽³⁵⁾.

- العملية التي تهدف الى تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية⁽³⁶⁾.

33 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص18 و20.

34 - حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث الالكتروني

PDF، 2006، ص09. أنظر:

www.ieaoi.ir/files/site1/pages/maghalat/abzarhaye_siyasate_poli.pdf

35 - عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص145.

36 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص15.

- الإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية⁽³⁷⁾.

من خلال هذه التعاريف، نخلص إلى أن السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الاقتصادات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، غير أن السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، بل يتطلب الأمر إدراج أهمية السياسة المالية في تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية السالفة عن طريق تغيير معدلات الضرائب ومستوى الانفاق⁽³⁸⁾ وغيرها من الأساليب الأخرى ضمن نطاق السياسة المالية للحكومة.

ب- أدوات السياسة النقدية:

يطلق على أدوات السياسة النقدية مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة، من خلال تعظيم أهداف معينة⁽³⁹⁾، حيث تناط مسؤولية الاشراف والمراقبة للسياسة النقدية في أغلب

37 - عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص 145.

38 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 15.

39 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 13.

اقتصاديات العالم إلى البنك المركزي، تستخدم من خلالها جملة من الأدوات، تهدف من ورائها إلى التدخل على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين:

- **الأدوات الكمية:** هي جملة الإجراءات والأساليب ذات الطابع الكمي التي تستخدمها المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية من أجل أحداث تغيير في كمية النقود المتداولة اجمالاً، وهذا بدوره يؤثر في مستوى الائتمان وكذا السيولة المالية للبنوك⁽⁴⁰⁾.

ضمن هذه الأدوات الكمية، نركز على الاحتياطي الاجباري، سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

1/ الاحتياطي الاجباري:

يعتبر الاحتياطي الاجباري، أو كما يسمى بالاحتياطي القانوني أو الالزامي، أسلوباً من أحدث أساليب مراقبة سيولة البنوك وأكثرها فعالية. ويتعلق الأمر بقرار من البنك المركزي الذي يقوم بإجبار البنوك التجارية على ترك قسط معين من ودائع الجمهور في حساب دائن لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المفاجئة، حيث تتغير نسبة هذا القسط من ظرف إلى آخر حسب وضعية الاقتصاد الكلي رفعا أو خفضاً، بما يؤدي إلى نقص أو زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية، فيتأثر بذلك الكلب على القروض بغرض الاستثمار⁽⁴¹⁾،

40 - عبد الله خبايا، المرجع السابق، ص18.

41 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص17.

ففي حالة التضخم، والتي تتسم بتضاعف القروض، يقوم البنك المركزي برفع مستوى الاحتياطي الالزامي، الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة، وهذا بغرض التخفيض من التضخم، (ونحن قلنا أن التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي التقليل من النقود المتداولة و القروض و السيولة، وهو ما يؤدي إلى التقليل من التضخم) واحداث التوازن في الاقتصاد. أما في حالة الكساد أو الانكماش الاقتصادي، حيث تقلّ الأموال وتراجع حركية النشاط الاقتصادي، يقوم على إثرها البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لترتفع نسبة السيولة النقدية ضمن الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي يصبح للبنوك إمكانية الزيادة في قروضها الموجهة إلى المشروعات والمؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في انتعاش حركة النشاط الاقتصادي⁽⁴²⁾.

2/ سياسة معدل إعادة الخصم:

إنّ سعر إعادة الخصم *réescompte* هو الأداة التي يعيد من خلالها البنك المركزي خصم أوراق سبق أن خصمتها البنوك التجارية لعملائها من المستثمرين، حيث تعدّ هذه السياسة من الآليات الفعّالة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في مختلف دول العالم للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض

42 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص18.

من النقود في الاقتصاد الوطني⁽⁴³⁾، حيث تتغير عملية الخصم وإعادة الخصم حسب ظروف الاقتصاد الوطني إن كان في حالة تضخم أو ركود اقتصادي.

- إذا قام البنك المركزي بتخفيض معدّل إعادة الخصم فإنّه يعطي للبنوك الأخرى فرصة الزيادة في الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها المالية والتجارية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض، ومنه فالبنوك سوف تعطي كامل التسهيلات ليقترض العملاء منها، ويكون ذلك في حالات الركود الاقتصادي⁽⁴⁴⁾.

- أمّا إذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم في حالات ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، فإنّه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها ومن إعادة خصم أوراقها التجارية والسندات، وبالتالي ترفع من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء على طلب القروض لارتفاع التكاليف، وهذا ما يؤثر في الأخير على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني⁽⁴⁵⁾.

3/ سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في دخول البنك المركزي كمشتري أو بائع لمختلف السندات المالية، خاصة منها السندات الحكومية في السوق المالي.

فإذا رغب البنك المركزي في زيادة مقادير النقود المتداولة في حالات الانكماش الاقتصادي، تراه يتقدّم للسوق فيشتري الأوراق المالية، ويصبّ مقابل ذلك نقودا في

43 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 16.

44 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص 16-17.

45 - المرجع نفسه.

السوق، الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرته، وهذا ما يقوم به في فترات الانكماش من أجل إنعاش الاقتصاد، حيث ينزل إلى السوق كمشتري الشيء الذي يساعد البنوك على توفير سيولة إضافية، ومن ثم يساهمون في تمويل الاقتصاد الوطني. أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة في فترات التضخم، فما عليه إلا النزول إلى السوق كبائع للسندات، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية، فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك إلى الاقتصاد الوطني.

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية لها صفة التدخل المباشر، حيث قد تتعمد السلطات إلزام المؤسسات المالية مباشرة بنسب أسعار فائدة معينة بحددها البنك المركزي على الودائع والقروض الممنوحة من البنوك التجارية⁽⁴⁶⁾ ... وغيرها من الآليات الأخرى ضمن السياسة النقدية.

- الأدوات النوعية (الكيفية):

رغم النجاح التي تحققت الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلا أن البنوك المركزية في جل دول العالم أصبحت تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي، خاصة أن نتائج الإجراءات الكمية هي نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، معنى ذلك أن مفعول التقنيات الكمية واسع جدا يشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، فإذا قامت أجهزة الإشراف والمراقبة بالعمل على التقليل من السيولة النقدية الفائضة بواسطة الأدوات الكمية، كان لهذا القرار تأثير على كل القطاعات

46 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 18.

الاقتصادية، أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها والتي لم يكن لها الأثر في توسيع التيارات التضخمية، ولهذا فالبنك المركزي يعمل من خلال الأدوات النوعية لتكثيف عمل السياسة النقدية لتكون أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني، وتتلخّص هذه الأدوات النوعية من خلال التوجيهات والارشادات (الاقناع الأدبي) واتباع سياسة انتقائية للقروض، حيث يوجّه البنك المركزي مجموعة من الارشادات أو الأوامر الإلزامية إلى البنوك التجارية للقيام باتباع ما يملّي عليهم من توجيهات تصبّ في مجملها في صلب السياسة النقدية وأهدافها اتجاه حالة الاقتصاد الوطني إذا كانت مشكلة تضخم أو انكماش⁽⁴⁷⁾، كأن تأمر الحكومة والبنك المركزي بدعم قطاعات دون أخرى من خلال تمويلها وتخفيف الفوائد عليها.. مثل حالة قطاع السكن في الجزائر وتخفيف فوائد القروض البنكية الممنوحة للأفراد إلى 1% أو 3%.

كما تهدف الأدوات غير الكمية للسياسة النقدية في توجيه القروض إلى قطاعات معينة تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، فتمنح لها التسهيلات والمساعدات، مثل: إقرار معدل إعادة خصم مفضّل، وتغيّر مدّة استحقاق القروض ومعدّل فوائدها⁽⁴⁸⁾.

47 - عبد الله خبايا، المرجع السابق، ص ص19-20.

48 - المرجع نفسه، ص20.

ج. السياسة الاقتصادية الدولية

تتعلق هذه السياسة بإجراءات وتدابير الحكومة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة (الاستيراد والتصدير)، وإدارة سوق الصرف (سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية).

حيث تضم السياسة التجارية؛ التعريفات الجمركية والحصص وغيرها من الأدوات التي تحد أو تشجع الواردات والصادرات.

أما سياسة إدارة سوق الصرف فهي ذلك النمط المعتمد من طرف الدولة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف فيها، كأن تعتمد سعر الصرف المثبت أو سعر الصرف المعوم أو سعر الصرف المختلط.

د. سياسة الدخل:

تتضمن هذه السياسة تدابير الحكومة وإجراءاتها فيما يتعلق بدخل الأفراد، حيث يرتبط ذلك أساسا بضبط أو تنظيم الأجور والأسعار أو محاولة التأثير فيها، وهي مؤشرات محددة لسياسة الحكومة للتحكم في التضخم، إلى جانب السياسات النقدية والمالية، وهي أدوات حديثة أكثر نجاعة للتحكم في الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

أنظر الجدول أعلاه.